

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

استقلال مستحق

حيث تم اقرار الموازنة بعد انقطاع استغرق احد عشر عاما، فاقرار قانون انتخاب قد لا يكون الامثل لكنه حتما هو اصوب من كل ما سبقه ليعكس صحة التمثيل، فلا تستأثر الكتل الضخمة بالحكم لتقصي من هو اصغر حجما، وهو الامر الذي يبعث حيوية ديموقراطية ضرورية لتطوير نظامنا الجمهوري البرلماني والديموقراطي. قبل هذا وبعده، كان اقرار سلسلة الرتب والرواتب لتعالج قنبلة اقتصادية كانت تهدد الاستقرار الاجتماعي على الدوام، وبعدها صارت السمة الاساس لليوميات اللبنانية هي التظاهرات المطالبة للعمال والموظفين.

الى هذا وذاك، بدا على شكل واضح اجماع اللبنانيين على تمسكهم بتنوعهم وتعددتهم الثقافي والروحي، في الموازنة مع تمسكهم بوحدتهم الوطنية وسلامة بلدهم واستقراره الذي لطالما جعلوه في ما مضى، وفي محطات شتى، منصات وصندوقة بريد لتبادل الرسائل بين الاحلاف الدولية. وهذا لا يعني ان لبنان صار دولة ناجزة، لكن ما تقدم شكل قاعدة صلبة للمضي قدما نحو تفعيل البناء الدستوري والقضائي كفيصل في الممارسة الديموقراطية ولادارة التنوع، وكنقيض للماضي المقيت المشبع بالانقسام على كل شيء. فالطريق نحو الافضل والاكثر جدوى ليست صعبة، ويجب ان لا تكون طويلة في ظل توافر الارادات والامكانات.

الاستقلال لا يقتصر فقط على استعراض عسكري، بل على انجازات سياسية واقتصادية وتنموية وامنية، وكل ما من شأنه اضعاف الطابع السیادي عليه، ومن ثم يتكامل شكلا ومضمونا بالاحتفال المركزي والتضامن الشعبي وبوجود كل اركان الدولة. عندها فقط تكتمل الفرحة بطعم العيد الحقيقي، ويكمله غار النصر الذي روته دماء شهدائنا، وتحميه ايادي المؤسسات الدستورية والعسكرية والامنية لان اللبنانيين يستحقون. الاستقلال فعل ممارسة سياسية ووطنية، وليس طقسا احتفاليا.

سمات كثيرة طبعت عيد الاستقلال لهذا العام، ما جعل هذه المحطة استثنائية بكل ما للكلمة من معنى. اولى هذه السمات وابرزها ان اللبنانيين على تنوع انتماءاتهم الحزبية والعقائدية مهدوا بعفوية لهذه المناسبة بالتفاف منقطع النظير، ويكاد يكون غير مسبوق حول دولتهم واركانها، بالاضافة الى الجيش والمؤسسات الامنية في الحرب على الارهاب. فكانت عملية فجر الجرد مثابة فجر استقلال جديد وحقيقي وصادق، اسست له تضحيات كثيرة بدأت منذ استهداف القضاة الاربعة في مدينة صيدا، ثم استشهاد المقدم ميلاد نداد مع عدد من العسكريين اواخر العام 1999 ليكون لبنان اول المستهدفين من هذا الارهاب.

الالتفاف الحاسم والواضح الذي اعلنه اللبنانيون، جماعات واحزابا وافرادا، حول مؤسستهم العسكرية والاجهزة الامنية كان عن حق استثنائيا، وعكس بداية صادقة على طريق بناء الدولة القوية والقادرة على صون سيادتها والحفاظ على كيانه، لا بل الراضة اي مساومة او تسوية على هذه السيادة.

قبل ذلك، كان الوقوف الى جانب الشرعية ووراءها غالبا ما يأتي مشروطا ومزاجيا، او يتم التعامل معه كأنه امر انتقائي. لكن هذه المرة تبدلت الامور جذريا، وانقلبت رأسا على عقب، فكانت المطالبات الكثيرة والكثيفة بالحسم العسكري، وكان المشهد الرائع الذي تجلى في مبادرة مؤسسات وشركات واشخاص بتقديم هبات مختلفة لم يكن الجيش في حاجة اليها، انما عبرت عن رغبة عارمة في التمسك بالقوى الشرعية وعدم العودة الى الورا وخوض الرهانات الخاسرة بالانحياز الى خارج ما، او الانقسام على شعار ما جراه غوايته الفكرية او جاذبيته العاطفية، كما حصل في الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، والتي كانت جميعها محطات لحروب طويلة متقطعة شظت الجسد اللبناني كله بلا اي استثناء.

اما ثاني السمات، وقد تكون بالغة الدلالة في معناها السياسي، ولا تقل اهمية في حال من الاحوال عما بُذل من تضحيات بالارواح والدماء، هي تلك المتصلة بورشة التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي انطلقت بعد انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية،

الى العدد المقبل